النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية ـ العدد ١١٥ يونيو/ يوليو ـ ٢٠٢٠

رسالة رئيس الغرفة امام الازمة الاقتصادية العالمية

عالم ما بعد كورونا لن يبدأ غدا

لا أعرف لماذا ، تراودني منذ مدة، أغنية قديمة لجان غابان عنوانها (أعرف). لا شك ان كثيرين يستذكرون بعض كلماتها : ما زلت واقفا عند النافذة، أنظر، واتساءل ،والآن بت أعرف، أعرف اننا لا نعرف.

لقد اتضح لنا ، خلال هذا الصيف ان الكثير من حتميّاتنا ونقاطنا المرجعية تطايرت هذا الربيع. لم يكن ذلك بفعل تفجّر الأزهار المتعدّدة الألوان، بل بسبب تداعيات أزمة كوفيد ١٩ المشؤومة.

هذه الحتميّات اختفت لتخلّف مكانها مشاعر الشك والقلق والتساؤلات والاعلانات الحاسمة لما ينتظرنا .. والتبشير بعالم الغد الآتي.

في هذا الخضم نتساءل : ما هي ، يا ترى، الأمور التي مازلنا متأكدين منها بعض الشيء؟

١ - ان الازمة الصحيّة التي ما زلنا غارقين فيها قد نسفت آفاق النمو والعمل وزرعت الشك في العولمة التي نعيشها لئلا نقول أعلنت وفاتها.

٢- هذه الأزمة الصحيّة التي تطوّرت أيضا الى أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة ستطول الى أبعد من الشتاء المقبل، بل قد تستمر ربما حتى العام ٢٠٢٣ قبل أن نستعيد وضعنا السابق حسب خبراء مجلة الايكونوميست ، وهذا الأمر من شأنه أن يقلب العديد من خطط العمل والأجندات.

المحتويات

- رسالة رئيس الغرفة السيد فانسان رينا : عالم ما بعد كورونا
  الصفحة ١-٢
- النمو العالمي: انكماش ثم انتعاش
  الصفحة ٣-٥
- البترول: هل يصنع الخليج مستقبل الطاقة في اوروبا
  الصفحة ٦-٨
- منطقة قناة السويس الاقتصادية
  الصفحة ٩
- السودان : الديمقراطية تطمئن والاقتصاد يقلق
  الصفحة ١٠-١١
- مقتطفات من مقابلة للدكتور صالح الطيار مع جريدة أرب تايمز
  الصفحة ١٢-١٣
- اخبار عربية متنوعة
  الصفحة ١٤-١٥
- كوفيد ١٩ يغير سلوكيات المستهلكين
  الصفحة ١٦

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

٣- ان الأجوبة التي اعتمدتها الدول، كما الشركات، لمواجهة الأزمة، تتلخّص في اللجوء الى الدين. الكثير من الديون التي سيستحقّ تسديدها يوما، ولكن كيف ؟ ووفق أية آليّة وماذا ستكون انعكاساتها على التوازنات العالمية؟

٤- ان الوضع الحالي يفاقم التفاوت الاجتماعي ويخلق معطى جديدا يجب التعامل معه. وعلى سبيل المثال هناك، من جهة، فئة الشباب والاجيال المقبلة التي ستتحمّل تداعيات الديون الضخمة والديون الاخرى التي تسببت بها الأزمة والتي لا يمكن الافلات منها. ومن جهة أخرى، انقلبت مجددا رأسا على عقب، معادلة توزيع المسؤوليات بين الدول والشركات والقطاع الخاص. أكثر فأكثر،عادت الدولة تتحمّل وحدها المسؤوليات الكبرى، فيما الشركات الكبرى والصغرى تجد نفسها امام واجب تأمين استمرارية الخدمات الأساسية الى جانب خلق الثروة وفرص العمل. مع تضاؤل دورها الميداني، تجد الدولة نفسها امام مسؤولية التخطيط الذي يستدعي اتخاذ قرارات ميدانية !

٥- اننا دخلنا في حالة عدم تيقّن سياسية عالمية وبمعنى انه بات علينا ان نأخذ في الحسبان، قدرة الشعوب على التقبّل وتطلعاتها العميقة في مجالات الصحة والرفاه والعمل والبيئة ومطابها بالتمثيل الصحيح... ولكن كيف؟.

وحتميات اخرى كثيرة تدفعنا الى التساؤل وطرح العديد من الأسئلة.

دورنا في الغرفة التجارية العربية الفرنسية هو بالطبع أن نشارك في التفكير والبحث عن الحلول والأجوبة، لكنه أولا الاسهام في كل ما من شأنه استعادة الانتعاش بأقصى قوة ممكنة، والعمل على تفعيل التبادل بين الدول العربية وفرنسا من خلال مساعدة الشركات. ولهذا الغرض أعددنا العديد من الافكار والمشاريع. فالغرفة التجارية العربية الفرنسية أبقت أبوابها مفتوحة خلال الأزمة وواظبت على توفير خدمات المصادقات على الوثائق الأصلية، حرصا منها على استمرارية قيام الشركات بأعمال التصدير. واليوم، وفي خضّم هذه المرحلة الصعبة تستعدّ الغرفة لمواكبة انطلاقة النشاطات مجددا في شهر سبتمبر بعدد من النشاطات والتظاهرات: افطارات عمل، محاضرات وندوات .. ولقاءات حول المملكة العربية السعودية واتحاد المصارف العربية والفرنسية ومجموعات ترانسديف وفيوليا وأنتيا وغيرها... وفي الوقت نفسه تحضيراتنا للاحتفال بذكرى مرور خمسين سنة على تأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية.. خمسون عاما ونحن نكرّس جهودنا لخدمة الشركات والتبادل الفرنسي العربي.

كيف هو أذن، عالم اليوم؟ انه بوضوح كما وصفه السيد انطوان فريرو الرئيس والمدير العام لمجموعة فيوليا ورئيس معهد الشركة: (عالم مع) أي العالم الذي يتعايش مع الاحداث والوقائع، انه عالم حقبة علينا أن نعيش ونعمل فيها مع الخطر الصحّي وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية وحالات عدم التيقّن الكثيرة على المستوى الدولي. والاقتراحات التي تقدّم بها السيد فريرو منذ شهر مايو بدت قويمة وعقلانية عندما قال لنا ان علينا أن نقرّر ونعمل بسرعة. ان (عالم مع) لا يجب ان يكون عالم الخوف والمرارة بل عالم الشجاعة والفعل. صحيح انهّ عالم لا يخضع لأية نماذج تقليدية، لكننا نعلم اننا امام ثلاثة رهانات علينا التعامل معها وهي : استعادة الانتاجية والمحافظة على فرص العمل والوظائف وانقاذ الحد الأقصى من الشركات..

لكن الحفاظ على الوظائف وفرص العمل لن يكون ممكنا الاّ اذا استمرّت ماكينة الأعمال في بلدنا. فهناك الكثير من القلق على مستقبل الشركات وخصوصا الشركات الصغيرة وليس مستبعدا ان يستمر ارتفاع تعثر الشركات على المنوال ذاته في فصل الخريف مع الاستعداد لأستئناف النشاط مجددا، وذلك بسبب حاجات هذه الشركات الى السيولة لضمان استمراريتها ودفع الايجارات والرسوم والضرائب ... وما لن نستطيع انقاذه قبل نهاية ٢٠٢٠ سيجد صعوبة في عودته الى العمل مجدّدا قبل فترة من الزمن.

ومن هنا، وكما يرى السيّد فريرو، فمن الحيوي جدا أن نضع منذ الآن خطة انعاش تكون في مستوى التحدّي لأن كل النموذج الاجتماعي والاقتصادي يتعلّق بديناميكية قطاعنا التجاري...ان ميدان العمل التقليدي للشركات قد تبخّر بين ليلة وضحاها عندما طلبت منها السلطة العامة ان توقف نشاطاتها، فباتت الدولة صاحبة القرار حول من يعمل ومن لا يستطيع ان يعمل. وهذه السلطة هي اليوم وحدها القادرة حقا على منح الاندفاعة التي تسمح بانعاش النظام. وختم السيد فريرو: وفي الوقت الراهن، المطلوب من الجميع التعاون معا من أجل حماية ما يمكن حمايته.

ونحن، في الغرفة التجارية العربية الفرنسية، يمكننا أن نضيف ان من واجبنا التعاون معا من أجل تطوير كل ما يمكن تطويره.

فانسان رينا
رئيس الغرفة التجارية
العربية الفرنسية

النمو العالمي

إنتكاسة في ٢٠٢٠ فانتعاش قوي في ٢٠٢١

جائحة كوفيد ١٩ ضربت النشاط الاقتصادي العالمي واصابته بالشلل وما زالت تداعياتها السلبية تنعكس على الانتعاش الاقتصادي وتهدد بفشل كل جهود الاصلاحات والتنمية التي تنتهجها العديد من الدول. وكان صندوق النقد الدولي قد اعلن في تقرير أصدره في شهر أبريل عن انهيار في الاقتصاد العالمي، لكن المعطيات الجديدة التي جمعها تنذر بالأسوأ. اذ تتوقع انكماشا اكبر بكثير من المتوقع وخصوصا في بعض الدول التي أدت أجراءات العزل فيها الى خلل كبير في النشاط. وهذا الانهيار السريع في النشاط الاقتصادي كانت له تداعيات كارثية على سوق العمل. وقد كشف المكتب الدولي للعمل ان هبوط النشاط بين الربع الاخير من ٢٠١٩ والربع الاول من ٢٠٢٠ يوازي خسارة ١٣٠ مليون فرصة عمل بدوام كامل. ومن المرجح ان يكون انخفاض النشاط الاقتصادي في الربع الثاني من ٢٠٢٠ موازيا لخسارة أكثر من ٣٠٠ مليون فرصة عمل ووظيفة.

صحيح ان العديد من الدول قد سارعت الى مواجهة الازمة باتخاذ تدابير واجراءات ضخمة بهدف التخفيف من انعكاسات الأزمة ، مثل اعتماد النشاطات الجزئية وتقديم مساعدات مالية للعمال الذي تحولوا قسرا الى البطالة، ودعم مالي للشركات، الى جانب اجراءات تهدف الى تسهيل الحصول على قروض لتفادي الافلاسات أو الحد منها، وزيادة ضخ السيولة في الاقتصاد من قبل المصارف المركزية للحدّ من ارتفاع تكاليف وأعباء القروض واتفاقيات (سواب) لصالح مصارف مركزية في دول عديدة ناشئة بهدف تفادي ومواجهة الشح في السيولة بالدولار. ورغم كل ذلك، جاءت الأرقام الاخيرة للناتج المحلي أسوأ من المتوقع. وباستثناء بعض الدول مثل الصين والهند واستراليا وألمانيا واليابان، تنذر المؤشرات في غالبية الدول الاخرى بانكماش اقتصادي للنمو في الربع الثاني أشدّ تدهورا من الربع الأول.

واستنادا الى الارقام الجديدة، يرى خبراء صندوق النقد الدولي ان النمو العالمي سيتراجع ٤,٩٪ في ٢٠٢٠ بفعل تراجع الاستهلاك المفروض بسبب التباعد الاجتماعي واجراءات العزل المنزلي وبالتالي ارتفاع الادخار التحوّطي وضعف الاستثمارات. وبالنسبة لعام ٢٠٢١ يتوقّع الصندوق حسب السيناريو المرجعي تحسنا شديدا للنمو العالمي بحيث يرتفع ٥,٤٪.

لكن هذا السيناريو يظلّ رهنا بعدد من العناصر والعوامل التي من شأنها ان تقود النمو أما نحو الأحسن أم نحو الأسوأ. وفي مقدمتها عامل الفترة الزمنية التي سيدومها الوباء، واجراءات العزل الضرورية والتباعد الجسدي الطوعي الذي يؤثّر سلبا على الانفاق، الى جانب قدرة العاملين المصابين على العثور على عمل وتداعيات اقفال الشركات ووتيرة تراجع البطالة والاجراءات الصحيّة الجديدة المفروضة في أمكنة العمل واعادة تنظيم شبكات التجارة العالمية وانعكاساتها على الانتاج، وكذلك حجم التداعيات الدولية لانخفاض الطلب الخارجي وارتفاع العجز في مصادر التمويل.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

انكماش الاقتصاد في الدول المتقدمة والنامية في ٢٠٢٠

بات واضحا ان النشاط الاقتصادي في مجموعة الدول المتقدمة قد تأثّر أكثر من المتوقع حيث ينتظر أن ينكمش الناتج المحلّي بمعدّل ٨٪ في عام ٢٠٢٠ مصحوبا بتباطؤ كبير ستعاني منه الولايات المتحدة الأميركية (٨-٪)، واليابان ((٥,٨-٪)، وبريطانيا (١٠,٢-٪)، وألمانيا (٧,٨-٪)، وفرنسا (١٢,٥-٪)، وأيطاليا و اسبانيا (١٢,٨-٪). واثر

ذلك، يتوقّع أن يرتفع المعدّل العام للنمو بنسبة ٤,٨٪ في هذه الدول في العام ٢٠٢١.

أما في الدول الناشئة والنامية، فيتوقّع أن يشهد النموّ تراجعا بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢٠. وفي الصين ينتظر ان يظلّ النمو ايجابيا فيسجّل ارتفاعا بنسبة ١٪ في ٢٠٢٠ بينما يتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في الهند بنسبة ٥,٤٪ متأثرا بتداعيات العزل الطويل وبطء وتيرة عودة الانتعاش. وفي أميركا اللاتينية حيث ما زالت غالبية الدول تجد صعوبة في السيطرة على الوباء فان أكبر اقتصادين في المنطقة، وهما البرازيل والمكسيك ينتظران تراجعا بنسبة ٩,١٪ في البرازيل و١٠,٥٪ في المكسيك. وفي الوقت ذاته يتوقع أن يفاقم الهبوط الشديد في أسعار النفط من الركود المنتظر في الدول النفطية فتسجّل روسيا تراجعا بمعدل ٦,٦٪، والمملكة العربية السعودية (٣,٨-٪)، ونيجيريا (٥,٤-٪) فيما تكون التداعيات أخطر على النشاط الاقتصادي في جنوب أفريقيا حيث يتوقع تراجعا بمعدّل ٨-٪.

وبالنسبة للعام ٢٠٢١ يتوقع خبراء الصندوق ان يرتفع النمو المنتظر في الدول النامية والناشئة الى ٥,٩٪ بمساهمة من القفزة المنتظرة في الصين (٨,٢٪).

الاقتصاد في دول الشرق الاوسط

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتوقع الخبراء ان يتراجع النشاط الاقتصادي بمعدّل ٤,٢٪ بسبب تداعيات كورونا وانعكاسات هبوط أسعار النفط وهو رقم يختلف كثيرا عن توقّعات الصندوق في شهر يناير التي أشارت الى تسجيل نمو بنسبة ٢,٤٪. وفي الدول المصدّرة للنفط يتوقّع ان يتراجع النشاط ٥٪ بسبب انخفاض اسعار النفط الخام، وينتظر ان يكون التراجع ٤,١-٪ في دول مجلس التعاون الخليجي حيث

يتوقع ان يتأثر النمو بتداعيات هبوط أسعار المحروقات وأجواء عدم التيقّن المرتبطة بوباء كورونا وتدابير خفض الانتاج النفطي وهي ستنعكس بدورها على القطاعات غير النفطية. وبالنسبة لانكماش النشاط الاقتصادي في الدول النفطية الاخرى، يتوقع الصندوق ان تسجّل الجزائر ٦,٤-٪، والعراق ٩,٧-٪.

في الدول المستوردة للنفط يتوقع ان ينخفض النشاط الاقتصادي ٠,٨٪ في ٢٠٢٠ بفعل التداعيات على قطاع السياحة وتدهور الآفاق التصديرية مع العلم ان توقعات الصندوق السابقة في شهر يناير كانت قد أشارت الى نمو متوقع بنسبة ٤,٤٪. ويخشى ان يشمل الركود الاستثمارات في ظل أجواء عدم التيقّن السائد على مستوى العالم والمستويات الوطنية، في وقت تظل وتيرة الاستهلاك محدودة بسبب استمرار اجراءات الوقاية من الفيروس، وذلك في ظل وجود عائق آخر معرقل للنمو وهو المستوى المرتفع للدين العام في الدول المستوردة للنفط. ويضيف خبراء صندوق النقد الدولي ان تسارع وتيرة الاصلاحات البنيوية في المنطقة من شانه أن يساهم في تخفيف التداعيات في المدى المتوسط اضافة الى مساهمتها في تحسين آفاق النمو. ويشيرون الى ان برامج الاصلاحات البنيوية التي أطلقتها دول مثل مصر، الى جانب برامج تنويع مصادر الدخل التي تنفذّها دول مجلس التعاون

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الخليجي من شأنها ان تساعد في اشاعة بيئة اصلاحيّة مؤاتية للنمو.

التعاون للخروج من الازمة

ونظرا للابعاد العالمية للأزمة القائمة، يدعو صندوق النقد الدولي جميع الدول الى التعاون في العديد من المجالات لمواجهة التحدّيات المشتركة. والى جانب دعم أنظمة الصحة، يدعو الصندوق الى توفيردعم عاجل بالسيولة للدول التي تواجه أزمة صحّية وفي الوقت نفسه عجزا في الحصول على تمويل خارجي.

ويرى الصندوق ان مبادرة دول مجموعة العشرين للتجميد الموقت لتسديد خدمات الدين العام في الدول الضعيفة الدخل هو مرحلة اولى مهمة جدا في مساعدة هذه الدول على توفير احتياطياتها من العملات الصعبة وتخصيص أموالها لمكافحة أزمة كورونا. وفي هذا الوقت اشار الصندوق الى انه في مصلحة الدائنين والمستدينين في الدول الضعيفة الدخل او في الدول الناشئة المثقلة بالديون التوافق سريعا على تخفيف الدين بشروط مقبولة من الطرفين.

وأبعد من الوباء، دعا الصندوق المسؤولين الى العمل معا من أجل حلّ التوترات التجارية والتكنولوجيّة وازالة الشوائب من النظام التجاري المتعدّد الاطراف، ورأى انه اذا لم يتم التوصل الى أي حلّ دائم لتهدئة التوترات سيكون من الصعب توقّع انتعاش للنشاط الاقتصادي بعد أزمة كوفيد ١٩.

توقعات النمو في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الجزائر	١،٣	١،٤	٠،٨	٦،٤-	١،٩
البحرين	٤،٣	١،٨	١،٨	٤،٥-	٢،٣
جيبوتي	٥،٤	٨،٤	٧،٥	١،٣	٩،٢
مصر	٤،٢	٥،٣	٥،٦	٣،٠	٢،١
العراق	٢،٥-	٠،٦-	٤،٤	٩،٧-	١،٩
الاردن	٢،١	١،٩	٢،٠	٣،٥-	٢،٠
الكويت	٤،٧-	١،٢	٠،٤	٥،٤-	١،١
لبنان	٠،٩	١،٩-	٥،٦-	١٠،٩-	٦،٣-
المغرب	٤،٢	٣،٠	٢،٣	٤،٠-	٣،٤
عمان	٠،٣	١،٨	٠،٥	٤،٠-	٢،٠
قطر	١،٦	١،٥	٠،٣-	٣،٥-	٣،٦
السعودية	٠،٧-	٢،٤	٠،٣	٣،٨-	٢،٥
تونس	١،٩	٢،٧	١،٠	٤،٠-	٤،٢
الامارات	٠،٥	١،٧	١،٧	٤،٥-	١،٤
فلسطين	١،٤	١،٢	٠،٩	٧،٦-	٥،١

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية

١٩٧٠-٢٠٢٠

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

هل يصنع الخليج مستقبل الطاقة في اوروبا؟

انهيار الأسعار، تراجع الطلب العالمي، خفض الاستثمارات النفطية، تراجع عائدات المحروقات...

عالم النفط هو اليوم مثار قلق دولي . فهذا القطاع قد عانى وتضرّر أكثر من غيره من تداعيات انتشار وباء كورونا وتحديدا ما أدى اليه من فرض العزل على نصف البشرية فانكمش معه النمو واصيبت التجارة العالمية بالشلل. وقد عانى النفط من هذه الصدمة بسبب تراجع استخدام المواصلات ووقف الطيران الذي يمثل نحو ٦٠ بالمئة من الطلب العالمي على النفط. وفي غمرة تدابير العزل التي بلغت أوجها في شهر أبريل انخفض الطلب العالمي على النفط حوالى ٢٥ مليون برميل يوميا. وعلى المستوى السنوي لعام ٢٠٢٠ يتوقع الخبراء انخفاضا للطلب بمتوسط ٩ ملايين برميل يوميا الأمر الذي يعود بالاستهلاك العالمي الى مستوى ٢٠١٢.

أما الطلب على الغاز فكانت تداعيات كوفيد ١٩ علية أكثر اعتدالا اذ كان انخفاض الطلب بحوالى ٢ بالمئة بمعدل سنوي في وقت تراجع الطلب على الكهرباء ٢٠ بالمئة وفاقها في فترات الاقفال التام. وفي شكل عام ترى وكالة الطاقة الدولية بان الدول التي فرضت العزل التام قد شهدت انخفاضا للطلب على الطاقة بمتوسط ٢٥ بالمئة بينما كان الانخفاض بمتوسط ١٨ بالمئة في الدول التي اعتمدت العزل الجزئي.

ومع توقع سعر متوسط للبرميل هذا العام عند ٤٢ دولارا مقابل ٦٤ دولارا في العام الماضي، يمكن الحديث فعلا عن انهيار الاسعار، وبالتالي تراجع مداخيل الدول النفطية بنسبة ٤٠ بالمئة في ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. وهذا الهبوط يدفع الشركات النفطية الكبرى الى خفض استثماراتها التي يتوقع المعهد الفرنسي للنفط والطاقات الجديدة بان تبلغ ٥١٧ مليار دولار هذا العام، اي أقل بـ ٤ بالمئة عن العام الماضي الذي شهد بدوره تراجعا في الانفاق على الاستثمارات، وأقل بـ ٤٠ بالمئة عن العام ٢٠١٤ الذي سجّل رقما قياسيا في الاستثمارات النفطية. ولعل أبلغ دليل على هذا الافول هو ان عام ٢٠١٩ قد شهد حفر ٧١٠٠٠ بئر في البرّ والبحر مقابل حفر ١٠٠،٠٠٠ بئر قبل خمس سنوات.

وفي المدى القصير، يلحق تراجع الاستثمارات ضررا بغالبية الدول المصدّرة للنفط التي يقوم اقتصادها في قسم كبير منه على عائدات المحروقات وترتكز موازناتها الى مداخيل هذا القطاع.

وفي المدى الطويل تثير مسألة تراجع الاستثمارات النفطية تساؤلات حول قدرة منتجي النفط على تزويد الاسواق والاستجابة لحاجاتها من الطاقة ومواكبة الانتعاش الاقتصادي العالمي العائد. وتشير الوكالة الدولية للطاقة ان استمرار الاستثمارات عند مستويات ٢٠٢٠ للسنوات الخمس المقبلة سيعني تراجع مستوى العرض في عام ٢٠٢٥ بحوالى ٩ ملايين برميل يوميا، وهو يقود الى اختلال التوازن بين العرض والطلب نظرا لأن الانتاج لن يكون كافيا لتلبية حاجات السوق.

تراجع العرض الى ٨ بالمئة من الطلب الاوروبي في عام ٢٠٢٥

هذا الانكماش في العرض النفطي يصيب في شكل خاص مجموعة دول الاتحاد الاوروبي التي تعتبر أكبر مستورد دولي للنفط بعد الصين والولايات المتحدة الاميركية. ويتوقع ان يصل تراجع العرض الى ٨٪ من الطلب الاوروبي، وهي وتيرة أعلى من وتيرة تراجع استهلاك النفط التي تشهدها اوروبا منذ العام ٢٠١٠ والتي بلغتها بشكل خاص بفضل تحسين كفاءة الطاقة واللجوء الى طاقات بديلة في المواصلات والبناء الى جانب استقرار نسبي في حجم الشحن البري واستمرار اختفاء عدد من الصناعات الشديدة الاستهلاك للمحروقات. ويتوقع الخبراء ان يتفاقم تراجع العرض النفطي مع ازدياد تأرجح أسعار النفط الملحوظ منذ حوالى ١٠ سنوات وهو ما يقود الى عدم التيقّن تجاه سياسات الاستثمار التي تعتمدها الشركات النفطية، الى جانب انعكاسات ارتفاع الطلب المنتظر لدى دول آسيا وافريقيا خصوصا وان وكالة الطاقة الدولية تتوقّع تراجع انتاج النفط في هاتين القارتين.

في ٢٣ يونيو الماضي، نشرت مجموعة الآبحاث (ذي شيفت بروجيكت) تقريرا جاء فيه ان أكثر من نصف الدول المنتجة للنفط التي تزوّد الدول الاوروبية بالطاقة ستعاني من تراجع معروضها النفطي في السنوات المقبلة، وهذا سيكون حال روسيا ومجموعة دول الاتحاد السوفياتي السابق التي تزوّد الاتحاد الاوروبي بنحو ٤٠٪ من النفط والتي دخل انتاجها في مرحلة الافول. والمعادلة نفسها تطبق على الدول الافريقية المنتجة للنفط والتي توفّر ١٠٪ من حاجات الاتحاد الاوروبي.

هل يعني هذا نهاية مرحلة الاسعار المعتدلة للنفط؟ وهل سيدفع هذا الامر الدول الاوروبية الى اعادة النظر في استراتيجياتها والتوجه نحو دول الخليج لضمان تزوّدها المستقبلي بالمحروقات؟

منذ ثلاثة عقود، واكتشافات النفط التقليدي، الأحفوري، تتراجع وتعيش الحقول النفطية القائمة مرحلة نضوب بطيء تقدّر بـ بمعدل ٤٪ من الاستهلاك العالمي.

واستنادا الى وكالة الطاقة الدولية، ان المشاريع النفطية الجديدة القادرة على مواجهة انكماش العرض العالمي في حلول ٢٠٢٥ لا يبدو انها في صدد التحقق والانجاز، وكذلك لا يبدو ان الانتاج العالمي للنفط الصخري يسير في اتجاه ان يتضاعف مقارنة بمستوى ٢٠١٧، ولا أن يزيد نسبة ثلاثة أضعاف ليشكّل البديل عن تراجع الانتاج الاحفوري. ويبدو ان اندفاعة النفط الصخري لا تزال ترتبط باسعار النفط التقليدي وبحجم ديون القطاع الصخري ومشاكل توافر السيولة التي تضعف اوضاع منتجيه. والواقع ان الشركات الاميركية المتوسطة الحجم او الصغيرة العاملة في هذا القطاع بدأت بشد الأحزمة والتقشف فتراجعت استثماراتها ٧٪ في ٢٠١٩ ويتوقع أن تستمر في التراجع في ٢٠٢٠. وهذا التراجع يتم تعويضه بشكل جزئي فقط من قبل الشركات النفطية الكبرى مثل أكسون وشيفرون وشيل وبي بي التي تستمرّ في زيادة انفاقها على تطوير النفط الصخري خصوصا في تكساس ونيو مكسيكو.

دول الخليج قادرة على زيادة انتاجها لتعويض تراجع العرض في السنوات القادمة

في تقديرات وكالة (رستاد) النروجية المتخصصة بالاستعلامات الاقتصادية ان فرضية تطوّر الطلب العالمي على النفط من ١٠٠ مليون برميل يوميا قبل أزمة كوفيد ١٩ وبلوغه ١٠٥ مليون برميل في ٢٠٢٥ ستصطدم بمشكلة تراجع القدرات المستقبلية الجديدة للانتاج على ضوء خفض الاستثمارات، والتي ستقود الى خسارة ٦ ملايين برميل يوميا بحلول ٢٠٢٥. في هذا الوقت تعتبر الوكالة ان دول الخليج الرئيسية ستكون قادرة على زيادة انتاجها لتعويض ما بين ٣ ملايين و ٤ ملايين برميل يوميا من الستة ملايين

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية
١٩٧٠-٢٠٢٠

برميل المفقودة. والبقية يمكن تعويضها عبر تطوير النفط الصخري بشرط ان يرتفع سعر البرميل الى ما فوق ٧٠ دولارا.

ويأتي العراق في طليعة الدول الخليجية القادرة على تعويض النقص في العرض نظرا لمتانة نمو انتاجه النفطي. فالعراق يتمتع فعليا باحتياطي كبير من النفط غير المستخدم او الذي تم الحفاظ عليه بسبب ربع قرن من الحروب، اذ تقدر (رستاد) ان معدّل المخزون العراقي الناضج في عام ٢٠١٩ عند ١٣٪ فقط. وبعد العراق تاتي المملكة العربية السعودية، وبقدر أقل الكويت، نظرا للاحتياطيات الهائلة التي يختزنها البلدان والممكن استخراجها بكلفة ضئيلة. فالاحتياطيات التقنية المسماة (٢ م) المثبتة والمحتملة في المملكة العربية السعودية تقدّر بحوالى ٣٠٠ مليار برميل حسب السلطات السعودية. وربع الانتاج السعودي يعتبر ناضجا فيما تصل النسبة الى ٦٠٪ في الكويت.

أما ليبيا والجزائر البلدان الواقعان على الحدود الجنوبية لاوروبا فهما سيواجهان خلال هذا العقد افولا لانتاجهما القائم لكن هذا الافول يمكن تعويضه من خلال تطوير انتاج الاحتياطي المعروف منذ فترة طويلة دون أن يجري استغلاله، او من خلال الانتاج من مصادر جديدة غيرمكتشفة حتى الآن .

ويتوقع الخبراء ان تنخفض الاستثمارات المتوقعة هذا العام في قطاع الطاقة بنسبة الثلث بالنسبة للنفط وبحوالى ٥٠٪ بالنسبة للنفط الصخري الذي يتاثر أكثر بانخفاض الأسعار نظرا لارتفاع تكاليف استخراجه. وفي مجال التكنولوجيات الاخرى المعتبرة نظيفة، ومنها النووي والطاقات المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة، والبطاريات وغيرها، فان وكالة الطاقة الدولية تتوقّع ان تنخفض الاستثمارات فيها بنسبة ١١٪ فقط لتبلغ حوالى ٥٦٠ مليار دولار مقابل ٦٣٠ مليار دولار في العام الماضي.

٧٩٢ مليار دولار حجم الاستثمارات في قطاعات الطاقة في منطقة الشرق الاوسط

وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تشير أرقام مؤسسة (أراب بتروليوم انفستمنت كوربورايشن) الى ان حجم الاستثمارات في قطاعات الطاقة لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ سيصل الى ٧٩٢ مليار دولار، مقابل ٩٦٥ مليار دولار في سنوات ٢٠١٩-٢٠٢٣ أي بانخفاض ١٧٣ مليار دولار. لكن الاستثمارات القائمة في منطقة مجلس التعاون الخليجي سترتفع ٢,٣٪. ويعود سبب تراجع الاستثمارات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى الازمة الثلاثية التي ظهرت في مطلع السنة: أزمة صحية بسبب وباء كوفيد ١٩، وأزمة نفطية بسبب هبوط الطلب العالمي والاسعار، وأزمة مالية تسببت بها الازمتان السابقتان. والواضح ان الاستثمارات النفطية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتركّز بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والعراق ومصر مع ملاحظة لتراجع حصة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات من ٢٢٪ في ٢٠١٩ الى ١٩٪ في ٢٠٢٠.

وتشير آفاق استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في عام ٢٠٢٠ الى انها تتركز في السعودية على قطاعي الغاز والكهرباء بانفاق يبلغ ٣٩ مليار دولار في مجال الغاز و٤١ مليار دولار في الكهرباء. وفي العراق يجري التركيز أيضا على قطاع الغاز والكهرباء بحجم ٣٣ مليار دولار، وفي الامارات يجري التركيز على تحسين القدرات النفطية باستثمارات تقدّر بـ ٤٥ مليار دولار، وفي مصر يتمّ استثمار ٣٨ مليار دولار في مجال البتروكيماويات.

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

اذا كان شق قناة السويس في العام ١٨٥٩ على يد الدوق فرديناند دوليسيبس قد طبع القرن التاسع عشرفلا شك ان توسعة القناة والتطوير الاقتصادي للمنطقة على طول الممر البحري سيكون من المشاريع التاريخية الكبرى التي ستدوّنها الألفية الثالثة. انطلق الحلم المصري الكبير مع حفر قناة موازية للاستفادة بشكل أفضل من الموقع الجغرافي الاستثنائي لقناة السويس في مخطط طموح لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتحويل البلاد الى ملتقى دولي بين ثلاث قارات وجعل مصر مركزا اقتصاديا ولوجستيا وصناعيا وتجاريا عالميا. وتحقق الحلم في أثني عشر شهرا دفعت مصر الى المرتبة الاولى بين القوى الاقتصادية الافريقية و العربية. وجرى تدشين القناة الجديدة في السادس من شهر أغسطس ووراحت تعبرها سنويا نحو ١٠٪ من التجارة العالمية للسلع وتوفر بفضل الاتفاقيات المعقودة ممرا تفضيليا لحوالى مليارى زبون من اوروبا وآسيا والعالم العربي وأفريقيا. وتعيش القناة اليوم خليّة نحل لتطوير ضفتيها وفتحها أمام مجموعة كبيرة من الصناعات التي يزداد عددها شهرا بعد شهر.

ويتولى مجلس ادارة مستقل ادارة المنطقة الاقتصادية للقناة وهو يتألف من ممثلين عن عدد من الوزارات المعنيّة والاطراف المشاركة من القطاع الخاص. وتتمتّع المنطقة بصلاحيات واسعة لضمان الادارة ومتابعة التطوير والتفاوض المباشر في شأن التسهيلات والاعفاءات من الرسوم والضرائب الى جانب ضمانات تجاه المستثمرين الجدد. وفي هذا الاطار قدّمت الادارة حوافز جمركية ومالية من أجل اجتذاب المستثمرين واعتمدت تدابير لتسهيل اجرءات العمل في المنطقة الاقتصادية. ولهذه الغاية وضعت نظام (الشباك الموحّد) الذي يوّفر للمستثمرين محاورا واحدا لانجاز كل معاملاتهم وتسوية مشاكلهم ودفع رسومهم.

وفي مجال الحوافز المالية خصّت سلطات القناة المستثمرين بمعاملة تفضيلية بفضل اعفاءات ضريبية تصل الى ٥٠٪ من تكاليف الاستثمار وذلك لفترة ٧ سنوات. وبالنسبة للضريبة المباشرة وخصوصا ضريبة القيمة المضافة فهي لا تطبّق الا على السلع المستوردة نحو السوق المحلية. وهناك العديد من السلع المعفاة من الرسوم الجمركية وخصوصا المعدّات التي تعتبر ضرورية للانتاج مثل التجهيزات والمواد الأوليّة وقطع الغيار او تلك المعدّة لاعادة التصدير. وكل الرسوم والضرائب الاخرى يجري تطبيقها في المنطقة مثل الرسوم العقارية وغيرها وهي كلها تسدّد في منطقة القناة.

أما الاغراءات غير المالية فهي تتأتى من موقع هذه المنطقة الاقتصادية الاستراتيجي عند ملتقى طرق تجارية بحرية رئيسية دولية. فالمنطقة هي بوابة عبور الى القارة الافريقية وتربط بين الشرق والغرب. وكذلك تتمتّع بوفرة اليد العاملة ذات الكفاءة العالية ورواتب وأجور تنافسية. وتستفيد منطقة القناة أيضا من اتفاقيات تجارية دولية للتبادل الحر وقّعتها مصر مع شركائها من اجل توفير البيئة الاكثر ملاءمة للشركات وضمان لدخول البضائع والمنتجات نحو أسواق تزيد عن مليارى مستهلك في اوروبا وآسيا والشرق الاوسط وأفريقيا.

وثمة حوافز أخرى حرصت الادارة على توفيرها مثل تبسيط الاجراءات الجمركية بهدف تسهيل التجارة الدولية. وفي هذا الاطار تمّ وضع نظام لتحديد التعرفة مطابق للمعايير الدولية ونظام فحص النماذج بما يضمن مراقبة دقيقة ومعمقة في مكان واحد، ومنح سريع لشهادة المصدر مباشرة من سلطات القناة، الى جانب شفافية وسهولة القواعد والقوانين الخاصة بالسلع المستوردة. ومثالا على ذلك، في وسع المستثمرين استيراد السلع أو المعدات الضرورية بشكل مباشر او عبر طرف ثالث، ويحق للشركات تصدير منتجاتها مباشرة او بواسطة طرف آخر بدون الحصول على تصريح او اذن رسمي. كما ان الشركات القائمة في المنطقة ليست ملزمة بالتسجيل في سجلّ المستوردين والمصدّرين.

وفي السنوات الاخيرة عرفت مصر نموا كبيرا انعكس انخفاضا لمعدّل البطالة وسجل التضخم وتيرة معتدلة وهذا ما ساهم في زيادة الاحتياط وخفض الدين العام. وجاء وباء كورونا ليفرض على الحكومة مؤقتا عملية اعادة نظر في الاولويات لمواجهة الازمة الاقتصادية والصحيّة. لكن هذه الدولة التي كانت ، قبل أزمة كوفيد ١٩، تسجّل أعلى وأسرع معدلات للنمو الاقتصادي في الدول الناشئة ما زالت تملك الثروات والامكانيات للمحافظة على الانجازات التي حققتها في السنوات الاربع الاخيرة والمضي قدما على طريق التقدّم.

السودان: الديموقراطية تطمئن والاقتصاد يقلق

يعتبر السودان ثالث اكبر دولة في افريقيا بمساحة تبلغ ١،٨٨٦،٠٦٨ مليون كيلومتر مربع. خرج مؤخرا السودان من دكتاتورية ثلاثين سنة من حكم عمر البشير الذي أطاحت به انتفاضة شعبية حسمها العسكر باعتقال الدكتاتور في أبريل ٢٠١٩ وتشكيل مجلس انتقالي وحكومة برئاسة عبدالله الحمدوك في انتظار انتخابات عامة في ٢٠٢٢. والحمدوك شخصية اقتصادية، سبق له ان شغل موقع الامين العام التنفيذي المساعد في اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وتبوّأ عدة مناصب في منظمة العمل الدولية والبنك الافريقي للتنمية. وهو منذ تسلّمه مهامه وضع في صلب أولوياته العمل السريع على حلّ معضلة مثلثة الأضلاع يعاني منها السودان: وضع حد للحروب الداخلية، بناء السلام، وايجاد حلول مستدامة للمشاكل الاقتصادية والسياسية. وقد صرّح مؤخرا ان السلام هو المخرج الذي لا غنى عنه لحل الأزمة التي يمر بها السودان، وخصوصا في الميدان الاقتصادي.

حول موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة ومناخ الاعمال : يقظة السودان، نظم المركز الاوروبي السوداني ومركز الدراسات للنزاعات والاعمال الانسانية وكذلك شركة نتكسيوس انترناشونال، مؤتمراً على شبكة التواصل في ٢٩ يونيو، لعرض تحديات السودان الجديدة وفرص التنمية والتصنيع فيها. شارك في هذا المؤتمر العديد من الشخصيات من عالم السياسة والاقتصاد وعلى وجه الخصوص وزراء الصناعة والتجارة السودانيين بالاضافة الى وزيري المالية والطاقة وكذلك المبعوث الخاص لفرنسا السيد جان ميشال دومون، وشاركت الغرفة التجارية العربية الفرنسية بهذا اللقاء التي كانت قد ساهمت بنشاط في تنظيمه والتحضير له.

انكماش الاقتصاد السوداني

والواقع ان السودان يعيش منذ انفصال الجنوب عام ٢٠١١، أوضاعا اقتصادية صعبة، فالانفصال أفقد البلاد ثلث أراضيها وربع سكانها، و٧٥٪ من احتياطياتها النفطية وأكثر من ٧٥٪ من عائداتها الضريبية. بين ٢٠١١ و٢٠١٢ دخلت البلاد في حال ركود بدأت تخرج منها بصعوبة بعد الاتفاق مع جنوب السودان ليدفع لها جزءا من عائدات نقل النفط. ومنذ ٢٠١٨ يمرّ الاقتصاد السوداني بمرحلة صعبة جديدة، وتشير أرقام صندوق النقد الدولي الى ان نموّ الناتج المحلّي في السودان قد انكمش بنسبة ٢,٣-٪ في ٢٠١٨ و ٢,٥-٪ في ٢٠١٩، ويتوقع أن يتراجع أيضا بنسبة ١,٦٪ في ٢٠٢٠ و ٠,٨٪ في ٢٠٢١ بسبب الأوضاع السياسية وضعف الطلب الداخلي وشحّ استثمارات القطاع الخاص.

ومن جهته، يعزو بنك التنمية الافريقي مصاعب السودان الى تراكم عدة عوامل منها: انكماش قطاع الخدمات، تراجع الاستثمارات في القطاع العقاري وخدمات الشركات، تراجع الزراعة بسبب نقص المحروقات، استمرار النقص في العملات الصعبة، التضخم المرتفع (٥٠,٦٪ في ٢٠١٩)، غياب الثقة في النظام المصرفي وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويضاف الى ذلك، هشاشة بيئة الأعمال التي تعاني من أجواء عدم التيقّن السياسي والتي لا تشجّع على الاستثمار الخاص، الى جانب بيئة قانونية غير ملائمة. والى ذلك، تساهم نوعية اليد العاملة القليلة التأهيل في رفع نسبة البطالة التي قدّرها صندوق النقد الدولي بـ ١٦,٥٪ في ٢٠١٩ ، و ٢٥٪ في صفوف الشباب وهو ما ينعكس سلبا على الانتاجية في القطاعات التحويلية وقطاع البناء.

وقد بلغ عجز الموازنة في ٢٠١٩ معدّل ١٠,٨٪ ويتوقع الصندوق ارتفاعه الى ١٥٪ من الناتج في ٢٠٢٠. وفي ٢٠١٩، بلغت نسبة الدين العام ٢١١,٧٪ من الناتج ونسبة الدين الخارجي ١٩٨,٢٪، ويتوقع أن يستمر في التدهور والارتفاع في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. والجزء الاكبر من الدين الخارجي يتألف من مستحقات متأخرة وفوائد مرتفعة.

وعلى صعيد التضخم الذي بلغ ٥١٪ في ٢٠١٩ يتوقع صندوق النقد الدولي ان يستمر في الارتفاع ليصل الى ٨١,٣٪ في ٢٠٢٠ و ٩١,١٪ في

٢٠٢١ مدفوعا باستمرار تراجع قيمة الجنيه السوداني وأعباء عجز الموازنة وهو ما يضع البلاد في وضعية الافراط في الديون مما يخفف من قدرتها على اللجوء الى الثروات الوطنية او الاستدانة من الاسواق الخارجية خصوصا وانها ما زالت على لائحة الارهاب الاميركية.

شهر سبتمبر الماضي خطة طوارىء تركّز على مكافحة البطالة وتثبيت الاسعار وتعزيز المؤسسات الاقتصادية والانتقال من تنمية انسانية الى تنمية مستدامة وقابلة للحياة. وشملت الخطة اجراءات اخرى مثل اعادة هيكلة الموازنة وتوجيهها نحو انفاق اضافي في مجال التربية

والصحة والتنمية، وهي كلها اهداف طموحة لكن تحقيقها يحتاج الى مساعدات خارجية.

السودان:اول منتج للصمغ العربي في العالم

لكن السودان بلد غني بالثروات الزراعية وهو يعتبر اول منتج للصمغ العربي في العالم، وتساهم الزراعة في ٣٢٪ من الناتج لكن الضرائب المرتفعة وسوء الادارة تعرقل دخول الاستثمارات الى هذا القطاع منذ عقود. والمعروف ان ٦٣٪ من أراضي السودان هي اراض زراعية خصبة لكن المساحات المزروعة تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ فقط، مع العلم ان الزراعات المروّية على مستوى واسع كفيلة بخلق فرص عمل وزيادة دخل الدولة وادخال عائدات بالعملات الاجنبية. ويمكن للسودان ان يلجأ الى صناعات زراعية غير غذائية من شانها ان تساهم في النمو والتنمية وتنويع الاقتصاد وتعوّض ما خسره من العائدات النفطية، مثل صناعات المحروقات العضوية، والمعدات العضوية، والتكنولوجيا البيولوجية.. وهذا ما يسعى اليه رئيس الحكومة المتخصص في الاقتصاد الزراعي الذي أعلن مؤخرا ان حكومته تتطلع الى الانتقال بالبلاد الى اقتصاد منتج والتوقف عن تصدير منتجات مثل المواشي والزراعة كمواد أوليّة وبدلا من ذلك العمل على معالجتها وتصنيعها من اجل خلق قيمة مضافة.

السودان في حاجة الى مساعدات خارجية بقيمة ٨ مليارات دولار خلال السنتين المقبلتين من أجل تغطية فاتورة الاستيراد وعلى مليارَي دولار اضافيتين كودائع لاحتياطي العملة

خطة طوارئ لدعم الاقتصاد

ولمعالجة هذا الوضع أطلق وزير الاقتصاد والمال السيد ابراهيم أحمد بدوي الموظف السابق في البنك الدولي في

وقد أعلن رئيس الحكومة عبدالله الحمدوك ان السودان في حاجة الى مساعدات خارجية بقيمة ٨ مليارات دولار خلال السنتين المقبلتين من أجل تغطية فاتورة الاستيراد والمساعدة على اعادة بناء اقتصاده المدمّر. وأكد على ضرورة الحصول على مليارَي دولار اضافيتين كودائع لاحتياطي العملة لكي يتمكن من وضع حدّ لانهيار الجنيه السوداني في الاشهر الثلاثة المقبلة. ولهذه الغاية أعاد رئيس الحكومة الاتصال بالمؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف اعادة هيكلة ديون السودان الضخمة، وفي الوقت ذاته تواصل مع دول صديقة لزيادة احتياطاته من العملات الصعبة في البنك المركزي وبدأ محادثات مع الولايات المتحدة لرفع اسم السودان عن لائحة الارهاب. وسارعت المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة الى الاعلان عن تقديم مساعدة بقيمة ٣ مليارات دولار للسودان على شكل وديعة بـ ٥٠٠ مليون دولار في البنك المركزي ومساعدات نفط وقمح وأدوية.

وحذّر مفوض برنامج الامم المتحدة للتنمية المجتمع الدولي من مخاطر التريّث مطوّلا قبل التدخل لمساعدة السودان في هذه المرحلة الانتقالية محذّرا من ان مرحلة الانتقال الديموقراطي هذه قد تنتهي بالفشل بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور جدا.

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

الغرفة التجارية العربية الفرنسية
250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

مقابلة الامين العام للغرفة مع صحيفة أراب تايمز السعودية

الدكتور صالح الطيّار: علينا ان نتعامل وفق صيغة رابح ـ رابح

أجرت صحيفة (أراب تايمز) السعودية الواسعة الانتشار باللغة الانكليزية مقابلة مع الامين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية الدكتور صالح الطيّار تطرّق فيها الى العلاقات التاريخية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية ودورها في تطوير مستوى التبادل التجاري بين البلدين. وتناول في حديثه الفرص المتاحة أمام الشركات الفرنسية في المشاريع الضخمة التي تختزنها خطة (رؤية ٢٠٣٠) التنموية، وأثنى على دور مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي في دفع الاستثمارات بين فرنسا والسعودية. وهذه مقتطفات من المقابلة.

في تناوله العلاقات التاريخية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، حرص الأمين العام للغرفة على التذكير بانها علاقات تعود الى زمن بعيد وما زالت تسلك المسار الذي رسمه مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة الجنرال ديغول والابن الثالث لمؤسس المملكة السعودية، الملك فيصل بن عبد العزيز خلال لقائهما التاريخي الذي حصل في باريس عام ١٩٦٧. واشار الدكتور الطيار الى ان فرنسا والسعودية ترتبطان بصداقة قديمة قاما بتفعيلها على مرّ السنين الى علاقات تعاون غنية ومكثّفة طاولت العديد من المجالات وخصوصا الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وفي هذا الصدد ذكّرالامين العام للغرفة بالزيارات المتبادلة التي قام بها المسؤولون في البلدين على اعلى المستويات بما يرسّخ علاقات الصداقة أكثر فأكثر ويؤكّد أولوية العلاقات الفرنسية السعودية في المنطقة ويعكس توافق وجهات النظر حول الملفات الأكثر سخونة ويمنح ديناميكية أقوى للعلاقات الاقتصادية. ولفت الى كون البلدين يتمتعان باقتصادات متكاملة : فالسعودية يمكنها ان تقدم الكثير لفرنسا كرافعة للنمو لشركاتها وفرنسا تستطيع أن تقدّم للسعودية المنخرطة في استثمارات مستقبلية استثنائية مهاراتها في العديد من المجالات. وأضاف: كل هذا يقود، لا بل من الطبيعي ان يقود الى تعاون واسع ويفضي الى اقامة شراكات بلا حدود.

وعن المبادلات الاقتصادية بين البلدين، اشار الدكتور الطيّار الى ان فرنسا هي الشريك الثامن للسعودية حيث تستحوذ على ٣٪ من حصتها السوقية وهي المستثمر الأجنبي الثالث في المملكة باستثمارات تقدّر بحوالى ١٥ مليار دولار. وقال ان هناك ٨٠ شركة فرنسية مستقرّة في السعودية و٤٠٠ شركة تنشط في التصديراليها، بينها ٥٠٠ شركة جديدة انضمت الى التصدير في السنتين الاخيرتين. وأضاف ان هذه الشركات تعمل في مختلف القطاعات من المواصلات الى البناء واشغال العامة مرورا بالطاقة وتجارة التجزئة وحتى القطاع المصرفي، وهي تمنح الافضلية للسعوديين في وظائفها بنسبة ٣٥٪ وهو رقم يوازي السقف الاعلى المتداول بشكل عام في المملكة اذ توظف الشركات الفرنسية في المملكة حوالى ٤٠٠٠٠ شخص بينهم أكثر من ١٠٠٠٠ سعودي.

تضاعف التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة خلال السنوات العشر الأخيرة

وتطرّق الامين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية الى حجم المبادلات بين فرنسا والسعودية فأشار الى انه قد تضاعف في السنوات العشر الأخيرة كاشفا ان الصادرات الفرنسية نحو المملكة بلغت ٣ مليارات يورو في عام ٢٠١٩ فيما بلغت واردات فرنسا من السعودية ٦,٥٣ مليار يورو. وكل هذه الأرقام تؤكّد على ان المبادلات بين البلدين تشهد تطورا كبيرا وتنمو باضطراد. وعلى الرغم من ذلك، لفت الدكتور الطيّار الى ان حجم المبادلات بين البلدين لا يعكس حجم العلاقات الودّية القائمة بين فرنسا والسعودية وما زال هناك هامش كبير لزيادة التبادل الاقتصادي والتعاون، مؤكدا ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية تعمل في اتجاه تعزيز المبادلات أكثر فاكثر.

مشاريع ضخمة ضمن برنامج التنمية ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ

وتوقّف عند المشاريع الضخمة التي تجري دراستها حاليا او تلك التي يجري العمل على انجازها وفق المخطّط الذي وضعته الحكومة السعودية بقيادة وليّ العهد الأميرمحمد بن سلمان بن

عبد العزيز انطلاقا من برنامج التنمية الطموح (رؤية ٢٠٣٠) الهادف الى تطوير مصادر ثروة جديدة للبلاد والتحضير لمرحلة ما بعد النفط وضمان مستقبل أفضل لشباب المملكة.

وشدّد على ان المملكة السعودية تخطّط لاستثمار مئات مليارات الدولارات ن أجل تطوير البنى التحتية واستغلال مصادر جديدة

للطاقة وتحسين شبكات النقل والمواصلات الى جانب المشاريع في مجالات الصحة والتربية والتأهيل. وقال: قد تكفي الاشارة الى ان المملكة ستستثمر حوالى ٦٤ مليار دولار في مجال صناعة الترفيه فقط.

ومن بين المشاريع الكبرى التي تحدث عنها الدكتور صالح الطيار: مشروع خط المترو الذي سيصل بين مطار الرياض ومنطقة الملك عبدالله المالية بعشرين دقيقة فقط، ومشروع بناء حيّ ضخم للأعمال حيث ستعقد اجتماعات قمة مجموعة العشرين المقبلة، كما ذكر مشروع (نيوم) مدينة المستقبل التي ستجعل من صحراء بمساحة ٢٥٠٠٠ كيلومتر مربع مدينة مستقبلية تضم مصانع سيارات ومستشفيات وشركات تكنولوجيا ومجمعات فندقية. وكشف ان هذا المشروع المستقبلي سيستخدم في بنائه تكنولوجيا لم يسبق ان استخدمت حتى الآن.

وذكر ايضا مشروع البحر الأحمر الذي يسعى لبناء منتجع سياحي بحري من المستوى الفاخر جدا بين مدينتي املج والوجه وسيكون مشروعا يوفّر أفضل خدمات الاستجمام والرياضة والثقافة مع الالتزام التام بكل المعايير البيئية.

وتطرّق أيضا الى مشروع العلا السياحي الثقافي الضخم الذي يتميّز بحديقة طبيعية شاسعة وسياحية ومعالم تراثية واثرية وثقافية وتوازي مساحته مساحة بلجيكا ويضم مواقع أثرية تعود لحقبات تاريخية مختلفة في شمال غرب المملكة. وختم بتناول سباق باريس - داكار الذي سينتقل الى السعودية في نسخته المقبلة في يناير ٢٠٢٠ ويظل هناك لمدة خمس سنوات.

الخبرات الفرنسية متواجدة وتساهم في عدد كبير من المشاريع

وأكد الطّيار ان لفرنسا مكانها في عملية التحوّل التي تشهدها السعودية خصوصا وانها تتمتع بنقاط قوة متعددة من شأنها أن تستجيب لطموحات المملكة وقال ان الاطراف الفرنسية، سواء في مجال الصناعات الفارهة أو الفنادق او السياحة او حتى تنظيم التظاهرات المختلفة والترفيه، تحتلّ مواقع ريادية بين دول العالم وتملك مهارات مشهود لها عالميا. وتابع يقول ان الخبرات الفرنسية باتت متواجدة ومساهمة في عدد من المشاريع وخصوصا مترو الرياض حيث تشارك مجموعة (ألستوم للنقل) ضمن التحالف الذي حاز على عقد التصميم والبناء والتشغيل لثلاثة خطوط مترو من أصل ستة. وهناك أيضا شبكة الحافلات التي تبنيها مجموعة (ديف) التابعة لشركة مترو باريس، في عدد من مدن المملكة ، وادارة مشروع العلا السياحي ومشاريع أخرى غيرها.

وفي المناسبة دعا الطيّار الشركات الفرنسية الى الاستفادة من جميع الفرص المتاحة اليوم في المملكة وتوسيع ميادين التعاون القائم بين فرنسا والسعودية وتنويع مكوّناته. وأنهى مقابلته بالاعراب عن أمله في ان تنخرط فرنسا والسعودية سريعا في طريق شراكة اقتصادية مستدامة ومكثفة، وقال ان هناك حاجات ضخمة في السعودية وجميعها تشكّل في الوقت نفسه حاجات استثمارية لفرنسا، وعلى الطرفين ان يمارسا معا صيغة رابح - رابح. وتابع يؤكد ان كل هذا يمرّ بنوعية العلاقات البشرية وبتذليل بعض الحواجز الادارية التي قد تبطىء المشاريع. وختم بالتذكير بان التقرير الاخير للبنك الدولي حول ممارسة الاعمال لعام ٢٠٢٠ قد وضع السعودية بين الدول العشر الاوائل التي سجّلت التقدم الابرز في تحديث قوانينها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.

اجتماعات هيئات الغرفة في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠

خلال الاجتماعات العديدة التي عقدها اعضاء مجالس الغرفة التجارية العربية الفرنسية في شهر يونيو، عبر وسائل الاتصال على الشبكة، نظراً للظروف الناتجة عن تداعيات انتشار وباء الكورونا، تم التجديد للدكتور صالح الطيار في منصبه كأمين عام للغرفة.

نتمنى للدكتور الطيار أحر التهاني واخلص التمنيات للاستمرار في تنفيذ مهامه، خاصة في هذه المرحلة التي تستعد فيها الغرفة للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيسها.

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

اخبار عربية متنوعة

جيبوتي تنشىء صندوقا سياديا

أطلقت جيبوتي صندوقا سياديا كانت فكرته قد تصدّرت المشاريع المستقبلية التي تضمّنتها خطة (رؤية ٢٠٣٥)، الهادفة الى تحويل البلاد الى منصة تجارية لوجستية وبحرية ورقمية. وينخرط الصندوق في خطة التنمية التي أعدتها الحكومة وهو يهدف الى مضاعفة قدرات البلاد على الاستثمار السريع والتحديث وزيادة طاقتها الانتاجية وجاذبيتها والعمل من أجل التنمية وزيادة فرص العمل مع التركيز على تحقيق احتياطي مالي هام للأجيال المقبلة. وسيتيح الصندوق لجيبوتي التحكّم بشكل افضل بالمشاريع بمنح الافضلية للمصالح الوطنية والاستراتيجية للبلاد وزيادة هامش التفاوض مع الشركاء المحليين او الدوليين كما سيكون شريكا قويا ملتزما بما يتطلبه المستثمرون الأجانب. ويتوقع ان يستثمر الصندوق، او يشارك في الاستثمار في قطاعات اساسية في الاقتصاد مثل الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة والطاقة والبنى التحتية واللوجستية والزراعة والصيد البحري وتكون مهمته تفضيل المشاريع الداعمة للنمو المستدام وتطبيق الانتقال الطاقوي. وسيتم تمويل الصندوق بتخصيص مبلغ اولي كبير وتكريس مصادر مناسبة وهبات يقدّر ان يصل مجموعها الى ١,٥ مليار دولار خلال ١٠ سنوات.

تونس: إحصائيات

سّجلت الاشهرالاربعة الاولى من عام ٢٠٢٠ تراجعا للانتاج الصناعي التونسي بلغ ٨,٥٪ استنادا الى ارقام معهد الاحصاء الوطني التونسي. ويعزى هذا التراجع في شكل اساسي الى انكماش قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (٢٢,٣٪)، وقطاع الملبوسات والنسيج والجلديات (٣٢٪)، ومعدات البناء (٢٨,٥٪)، ومنتجات الأخشاب (١٦,٨٪)، وقطاع الكرتون والتوضيب (٢١,٩٪)، ومنتجات المختبرات (٢٩,٨٪)، وقطاع الكاوتشوك والبلاستيك (١٧٪).

في المقابل ارتفع الانتاج في قطاعات الزراعة والغذاء بنسبة ١٣٪ بفضل ارتفاع انتاج زيت الزيتون، كما ارتفع الانتاج في قطاع الكيمياء ٧,٧٪ وفي قطاع المناجم ٤,٥ ٪. في موازاة ذلك، اعلن معهد الاحصاء التونسي عن تراجع ملحوظ للتضخّم في شهر يونيو الماضي، من ٦,٣٪ في شهر مايو الى ٥,٨٪. ويعود تراجع التضخم الى تراجع ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية من ٤,٧٪ الى ٤,٣٪، وأسعارالسلع وخدمات النقل من ٣,٣٪ الى ١,٦٪، واسعار الملبوسات والاحذية من ٧,٦٪ الى ٦,٧٪.

المغرب: تفاؤل بنك التنمية الافريقي

أعلن بنك التنمية الافريقي ان الاقتصاد المغربي سيشهد انتعاشا في العام المقبل وسيتجاوز في ٢٠٢١ تداعيات أزمة كورونا. وكتب البنك الافريقي في ملحق لتقريره السنوي (الآفاق الاقتصادية في افريقيا عام ٢٠٢٠)، انه استنادا الى سيناريو عودة النشاط الاقتصادي الى طبيعته في عام ٢٠٢١ سيسجّل الناتج المغربي في العام المقبل نموا بمعدل ٤٪. وتؤكد المؤسسة الافريقية ايضا ان العجز في الموازنة والحسابات الجارية سيتحسّن وسيصل العجز الى ٤,٨٪ والحسابات الجارية الى ٥,٣٪ من الناتج. ولفت البنك الافريقي الى أن أزمة وباء كوفيد ١٩ دفعت الى اعادة النظر في الآفاق الاقتصادية المغربية لعام ٢٠٢٠ مشيرا الى ان الازمة التي تضرب الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، مثل اسبانيا وايطاليا والمانيا ستنعكس على الصادرات المغربية وتحديدا صادرات الفوسفات الطبيعي ومشتقاته وهي صادرات كانت تمثّل في عامي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ نصف الصادرات المغربية و١٠٪ من الناتج المحلي.

الجزائر : الصين الشريك الاول

كشفت ارقام الجمارك الجزائرية ان الميزان التجاري الجزائري قد سجّل في الربع الاول من هذا العام عجزا بقيمة ١,٥ مليار دولار، ما ساهم في زيادة العجز السنوي ٢٦٪. وهذا التطور السلبي يأتي نتيجة هبوط الصادرات بنسبة ٢٥٪، فبلغت ٧,٦ مليار دولار، في موازاة انخفاض الواردات بنسبة ٢٠-٪ الى ٩,١ مليار دولار. ويعزى هبوط الصادرات الجزائرية الى تراجع متزامن لمبيعات المحروقات ٢٦-٪ ومبيعات المنتجات غير النفطية ١٢-٪. وخلال الربع الاول من ٢٠٢٠ تراجعت واردات الشركاء الرئيسيين الثلاثة للجزائر وهم : فرنسا وايطاليا واسبانيا، فانخفضت مشتريات ايطاليا ٣٣-٪ وفرنسا٣١ -٪ واسبانيا ٥٣-٪ بينما في المقابل ارتفعت صادرات الجزائر الى تركيا والصين ٢١٪ وهو ما رفع تركيا من مرتبة الشريك الخامس في عام ٢٠١٩ الى مرتبة الشريك الثالث وتقدّمت الصين من الشريك التاسع الى الشريك الخامس. وتراجعت الواردات الجزائرية في شكل خاص في مجال التجهيزات الصناعية (٣٥-٪)، والتجهيزات الزراعية (٥٠-٪)، والمعدات الوسطية الخاصة بالصناعة (٣٣-٪)، والسلع الاستهلاكية بما فيها الادوية وقطع السيارات (٨-٪). وفي المقابل استقرّت واردات بعض المنتجات الغذائية الاساسية مثل السكّر والحبوب والحليب وواردات بعض المنتجات الخام مثل الحديد والخشب التي زادت ١٢٪. ولوحظ ان واردات الجزائر من المحروقات قد ارتفعت بسبب شراء مجموعة سوناطراك لمصفاة أغوستا في ايطاليا. وحافظت الصين على موقعها كأول مزوّد خارجي للجزائر على الرغم من انخفاض حصّتها السوقية من ٢٠٪ في الربع الاول من ٢٠١٩ الى ١٧٪ في الربع الاول من ٢٠٢٠، وتليها فرنسا بحصّة ١٠٪ من السوق الجزائرية وايطاليا (٨٪)، واسبانيا (٦٪)، وألمانيا (٦٪).

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية - الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

♦كشف الصندوق السعودي للتنمية الصناعية ان عدد المستفيدين من مبادراته الهادفة للحد من تداعيات وباء كوفيد ١٩ على القطاع الخاص بلغ ٥٣٦ مؤسسة صناعية نالت مساعدات بحجم مليار دولار. وتشمل هذه المساعدات: مبادرات الصندوق تأجيل مواعيد تسديد القروض او اعادة هيكلتها، واطلاق وسيلة جديدة للتمويل لمساعدة مصنّعي التجهيزات الطبية والادوية على شراء مواد أوليّة ، وفتح خط قروض لدعم أعباء تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

♦في مطلع يوليو ٢٠٢٠ بدأ تطبيق نسبة الـ ١٥٪ على ضريبة القيمة المضافة في السلع والخدمات.

♦كشف المرصد الوطني للعمل ان نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص قد ارتفعت من ١٨,٦٪ في ٢٠١٨ الى ٢٠,٤٪ في نهاية الربع الاول من ٢٠٢٠.

♦تراجع الناتج المحلي ١٪ بمعدل سنوي في الربع الاول من ٢٠٢٠ وسجّل القطاع غير النفطي نموا بمعدّل ١,٦٪ في أبطأ وتيرة يعرفها منذ ثلاث سنوات فيما تراجع القطاع النفطي ٤,٦٪.

♦سجّل الميزان التجاري في الربع الاول فائضا بحجم ٢,٩ مليار دولار (+٠,٤٪ من الناتج) بعدما كان الفائض في الفترة نفسها من العام الماضي ١٣,٨ مليار دولار (١,٧٪ من الناتج).

♦أظهر استطلاع أجرته غرفة التجارة والصناعة في البحرين لدى الشركات المنتسبة اليها ان ٣٩٪ من هذه الشركات قد تلجأ الى صرف ما لا يقلّ عن ٢٠٪ من العاملين فيها، وكشف ان ٣٢٪ من الشركات ، بينها ٤٣٪ تعمل في قطاع السياحة يمكن أن تقفل ابوابها. وأثنت ٧٣٪ من الشركات على انها تلقّت مساعدات حكومية وأكّدت ٧٣٪ منها انها تستعد لاستئناف نشاطها العادي خلال سنة.

♦توقّعت وكالة (موديز) للتصنيف الائتماني ان يسجّل الحساب الجاري عجزا بحوالى ٧٪ من الناتج في عام ٢٠٢٠ مستندة الى فرضية ان يكون سعر برميل النفط عند ٣٥ دولارا. وتوقعت الوكالة ان تسجّل المملكة عجزا جاريا بملياري دولار بين أشهر يونيو و ديسمبر ٢٠٢٠ وهو مبلغ يفوق احتياطات البنك المركزي. وأضافت الوكالة ان قدرة البحرين على استقطاب رؤوس أموال خارجية ستلعب دورا حاسما في زيادة مستوى الاحتياطي وضمان ربط العملة الوطنية بالدولار.

♦إنكمش الناتج المحلي الاماراتي ٣,٥٪ بمعدل سنوي في الربع الاول من ٢٠٢٠ وتراجع النشاط الاقتصادي بقوة في قطاعات التجارة (٧,٥-٪)، والفنادق والمطاعم (١٤,٨-٪).

♦بلغت المبادلات التجارية للامارات في عام ٢٠١٩ حوالى ٤٣٦ مليار دولار بزيادة ٤,٤٪ عن العام السابق. وكان أبرز الشركاء التجاريين، خارج النفط، الصين (١٢٪ من المبادلات)، تلتها الهند (٩٪)، والسعودية (٧٪).

♦توقعت دراسة لمؤسسة (اوكسفورد ايكونوميكس) أن تفقد الامارات ٩٠٠ الف فرصة عمل بسبب تداعيات وباء كوفيد ١٩.

♦بلغت الصادرات الكويتية في الربع الاول من ٢٠٢٠ حوالى ١٣,٢ مليار دولار مسجّلة انخفاضا سنويا بنسبة ١٩٪. وتراجعت صادرات المحروقات التي تشكّل ٩٠٪ من مجمل الصادرات الكويتية ٢٠٪ مسجّلة ١١,٩ مليار دولار. أما الواردات فقد تراجعت ١٢٪ وبلغت في الربع الاول ٧,٤ مليار دولار. وتراجعت الواردات من الصين، التي تستحوذ على نسبة ١٥,٦٪ من مجموع واردات الكويت، بمعدّل ٢٥٪ لتبلغ ١,٢ مليار دولار.

♦أقرّت الحكومة خطة وزير المالية لتحقيق اصلاحات مالية تلحظ تبني قانون يجيز التمويل من الاسواق الدولية من شأنه خفض الموازنة ١٥ نقطة من الناتج. وتستدعي غالبية تدابير الخطة تصويت مجلس الامة عليها.

♦بلغت أصول البنك المركزي الكويتي الخارجية (عدا الذهب) ٣٨,٨ مليار دولار في نهاية شهر مارس ٢٠٢٠، وهو ما يوازي ٧,٦ أشهر من استيراد السلع والخدمات، ويشكّل زيادة ٥,١٪ عن أرقام مارس ٢٠١٩.

♦أصدر الديوان السلطاني مذكرة تطلب الاحالة الى التقاعد، قبل نهاية السنة، لما لا يقل عن ٧٠٪ من الموظفين الذين بلغت فترة خدمتهم ٣٠ سنة في القطاع العام (٢٥ سنة لمن يشغل مواقع مستشار او خبير او مدير متخصص) وكذلك عدم تجديد عقود ما لا يقل عن ٧٠٪ من الخبراء والمستشارين الاجانب العاملين في مؤسسات حكومية. وفي موازاة هذا الاعلان طلبت وزارة المالية من المؤسسات الحكومية ان تحيل الى التقاعد من يتجاوز عمره ٦٠ سنة.

♦سجّلت السلطنة فائضا في ميزانيتها بقيمة ٣٤٩ مليون دولار في الاشهر الاربعة الاولى من عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب الخفض الكبير في انفاق الدفاع والامن (١٧,٢-٪ بمعدل سنوي) وخفض الانفاق على الاستثمارات وخصوصا في المشاريع المدنية من خارج المحروقات والتي بلغت ٤٤٥ مليون دولار، (٤٧,٨-٪ بمعدل سنوي).

♦بلغ فائض الميزان التجاري القطري ١٠,٤ مليار دولار في الاشهر الاربعة الاولى من السنة، مسجّلا تراجعا بنسبة ٣٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من ٢٠١٩. ويعزى هذا الهبوط الى انخفاض الصادرات بنسبة ٢٢٪، (٢٤٪ لصادرات المحروقات) وتراجع الواردات ٧٪.

♦وقعت مؤسسة النفط القطرية (قطر بتروليوم) ثلاثة اتفاقات لضمان تزوّدها بالسفن الخاصة بنقل الغاز الطبيعي المسال، مع ثلاث شركات كورية هي : دايوو لبناء السفن والهندسة البحرية، هيونداي للصناعات الثقيلة، سامسونغ للصناعات الثقيلة. ووصف رئيس مؤسسة النفط القطرية الاتفاقيات الثلاث بانها تعني ان قطر حجزت ٦٠٪ من القدرات العالمية لبناء ناقلات الغاز الطبيعي المسال حتى نهاية العام ٢٠٢٧. وتتراوح قيمة الصفقة ما لا يقل عن ١٩ مليار دولار.

كوفيد ١٩ يغيّر سلوكيّات المستهلكين

أظهرت دراسة أعدتها مؤسسة (يوروموتيتور انترناشونال) ان الازمة الصحّية والارتباكات غير المسبوقة التي تسبّب بها وباء كوفيد ١٩ كانت لها انعكاسات عميقة على الاقتصاد والشركات والمستهلكين في العالم كله. ووصل ألامر الى حد ان الوباء قد بدّل طريقة عيش المستهلكين واساليب ممارستهم لأعمالهم، وعاداتهم الشرائية.

وكشفت الدراسة ان المستهلكين باتوا بعد الوباء يعيدون النظر في سلّم أولوياتهم في الحياة ومفهومها ويضعون معايير جديدة لانفاقهم. فالحجر والعزل المنزلي فرضا العيش داخل المساكن وهو ما أدّى بطبيعة الحال الى ايلاء الحياة المنزلية أهمية قصوى فبات المنزل محور كل شيء. وبسبب الوباء، وجد المستهلكون أنفسهم مرغمين على اعتماد عادات جديدة في ما يتعلّق بالعمل والترفيه واللعب والتسوّق فباتوا ملزمين بممارسة كل هذه الأمور انطلاقا من المنزل. ومن جراء هذه الحياة الجديدة، اختلفت نظرة المستهلكين الى طريقة معالجة مشاكلهم النفسية والصحيّة والتعامل مع حالات القلق المستجدة تجاه الصحة والمداخيل والعمل والقلق على المستقبل فانصبّ اهتمامهم على اللجوء الى منتجات تساهم في الرفاه الجسدي والمعنوي والأخلاقي.

وحدّدت (يورو مونيتور انترناشونال) ستة مواضيع باتت تلعب دورا هاما في خيارات المستهلكين الجديدة منها عامل الديمومة فرأت ان مفهوم الديمومة قد تطوّر الى ما هو أبعد من المعايير الاخلاقية والاهتمامات البيئية وسار في اتجاه مقاربة أكثر شمولية تتطلع الى خلق قيمة اجتماعية وبيئية واقتصادية. وأشارت الدراسة الى ان الرفاه الاخلاقي بات يشغل حيزا اساسيا وتحوّل الى أفق اقتصادي ملموس تشمل مظاهره الرئيسية الصحة الجسدية مع تبني مقاربة شموليةتتضمّن مفهوما روحانيا. وكذلك أكدت الدراسة ان الوباء سرّع في انتشار التجارة الالكترونية وحتى الشراء المباشر من مصدر الانتاج.

وانطلاقا من هذه الاستنتاجات خلصت (يوروموتيتور) الى ان تطور الأسواق بدأ يتجه نحو منتجات ذات قيمة أخلاقيّة وهو ما قد ينعكس سلبا على منتجات السلع الفارهة. وفي الاطار نفسه لوحظت عملية احياء لمفهوم المنزل كمركز للصحّة، وزادت أهمية النظافة الشخصية والمنزلية بكل مقوّماتها للحفاظ على صحّة جيّدة واعتماد وجبات الطبخ الصحّي. والى ذلك ترى الدراسة ان المستهلك الجديد بات أقل استعدادا للمجازفة في بيئة استهلاكية سريعة التطور بحيث يصبح الابتكار مدفوعا بالطلب على منتجات تقوّي المناعة وتفيد الصحة وسط استعداد المستهلكين لدفع الثمن المطلوب لذلك. وفي المحصّلة، توقعت الدراسة ان يشهد الانفاق الاستهلاكي لكل شخص تراجعا على مستوى العالم بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٠، وأضافت انها لا تتوقّع عودة الاستهلاك الى مستويات عام ٢٠١٩ قبل العام ٢٠٢٢.

لاستلام هذه النشرة بالبريد الالكتروني يرجى اكمال هذه القسيمة وإرسالها الى العنوان التالي :

Chambre de Commerce Franco-Arabe
250 bis boulevard Saint Germain 75007 Paris
email: info@ccfranco-arabe.org

السيد ☐ السيدة ☐ الانسة ☐

الشركة :		العنوان :	
الاسم :			
اسم العائلة :		المدينة :	
الوظيفة :		البلد :	
البريد الالكتروني:		رقم الهاتف مع رمز البلد :	

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org